

Distr.
GENERALS/1998/454
1 June 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي
المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١١٤٢ (١٩٩٧)

أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١١٤٢ (١٩٩٧) المؤرخ ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ الذي قرر فيه مجلس الأمن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لفترة أخيرة حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨. وقد طلب المجلس مني أيضاً أن أقدم إليه تقريراً بحلول ١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ عن طرائق إنهاء قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، بما في ذلك الخطوات العملية للسحب التام للعنصر العسكري في أعقاب ذلك الموعد على الفور، وتوصيات بشأن نوع الوجود الدولي الأنسب لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بعد ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨. ويتناول هذا التقرير طلبات المجلس ويغطي التطورات التي استجدت في منطقة البعثة منذ تقريرني الأخير المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ (S/1997/911).

ثانياً - تكوين قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي وقوامها وولايتها

٢ - ظلت ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي دون تغيير خلال الفترة قيد الاستعراض. ولا يزال ممثلي الخاص السيد هنريك ي. سوكاليسكي يتولى رئاسة البعثة، فيما يرأس العنصر العسكري قائد القوة العميد بنت سوهنمان (الدايمرك).

٣ - وطبقاً لأحكام قرار مجلس الأمن ١١١٠ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ أيار/ مايو ١٩٩٧ أجري التخفيض التدريجي للعنصر العسكري في قوة الانتشار الوقائي بواقع ٣٠٠ فرد في جميع الرتب، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، فوصل قوامها إلى ٧٥٠ فرداً. وفي الوقت نفسه، تم تخفيض العدد الإجمالي لمراكز المراقبة من ١٩ إلى ٨ مراكز وجميعها قائمة في المواقع الاستراتيجية على طول خط الحدود مع ألبانيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

٤ - ويتألف العنصر العسكري من اثنتين من كتائب المشاة الميكانيكية: إحداهما مؤلفة من بلدان الشمال الأوروبي والأخرى فرقة عمل من جيش الولايات المتحدة، وقوام كل منهما ٣٥٠ فرداً يدعمهم ٥٠ فرداً يؤلفون فصيلة هندسية ثقيلة من اندونيسيا. وتتألف كتيبة الولايات المتحدة من سريتين عاملتين وسرية



مقر. وتضطلع إحدى السريتين العاملتين بواجبات في منطقة الحدود من خلال ٤ مراكز دائمة للمراقبة إضافة إلى معسكر متقدم لقاعدة السرية، بينما تتولى السرية الأخرى واجبات قوة الاحتياطي/قوة الاستجابة السريعة. أما الكتيبة النوردية فتتألف أيضاً من سريتين عاملتين. وهي تزود بالأفراد ٤ مراكز مراقبة ومركز مراقبة دائم للسواتل وقاعدة دورية في منطقة أوهريد ومركزي قيادة للسريتين. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد ٢٥ مراقبا عسكريا و ٢٦ من مراقبي الشرطة المدنية. ويبلغ القوام المأذون به للعنصر المدني بمن فيهم الموظفون المحليون ٢٠٣ من الأفراد. ويأتي الأفراد المدنيون والعسكريون الدوليون من ٤٨ بلدا.

٥ - وبالإضافة إلى الدوريات الداخلية والحدودية التي يقوم بها بانتظام مراقبو الشرطة المدنية والمراقبون العسكريون، قام الأفراد العسكريون التابعون للقوة بنحو ٤٠٠ دورية في الأسبوع خلال الفترة قيد الاستعراض. وحتى يؤدي العنصر العسكري المهام المكلف بها على طول الحدود الغربية للبلاد، في ضوء التخفيض الحاصل في قوامه، زاد من مرونته في إجراء الدوريات ولجأ في حالات أكثر إلى استخدام مراكز المراقبة المؤقتة. وفي إطار الاستجابة إلى الأزمة الناشبة في كوسوفو زادت قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي من دورياتها على طول الحدود مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مستخدمة إمكاناتها البرية والجوية على السواء. كما أنشأت مراكز مراقبة مؤقتة لرصد الأنشطة التي تجري على الحدود في كل أنحاء منطقة عملياتها والإبلاغ عنها على مدى الساعات الأربع والعشرين. كذلك بدأت في تسيير الدوريات بواسطة القوارب في بحيرتي أوهريد وبريسبا. على أن هذا الأسلوب من الرصد المكثف لا يمكن الاستمرار فيه على مدى فترة طويلة من الزمن بالحجم الراهن من القوات.

٦ - ولا يزال العنصر المدني لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي يؤدي دورا هاما في تنفيذ ولاية المساعي الحميدة التي يضطلع بها ممثلي الخاص ولا سيما من خلال إجراء حوار فعال مع السلطات وجميع القوى السياسية الرئيسية الأخرى في البلد. وقام العنصر المذكور برصد التطورات الجارية في الجمهورية، بما في ذلك مجالات النزاع الممكنة وحالة تطبيق المعايير الدولية المتصلة بحقوق الإنسان. وقدم المساعدة في تعزيز الحوار بين الأطراف مشجعا التواصل على الصعيد السياسي والصعيد المشترك بين الأعراق لتخفيف حدة التوترات المحتملة وتعزيز التفاهم بين القطاعات المختلفة من السكان. وقدم أيضا مساعدة في تدريب موظفي إنفاذ القوانين فيما واصلت القوة تعاونها الوثيق مع بعثة رصد انتشار الحرب الموقفة إلى سكوبي والتابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتعاون البعثة كذلك مع بعثة الرصد التابعة للجنة الأوروبية المنشأة حديثا في البلد.

٧ - وقد ساعد الدعم الذي قدمته حكومات شتى ومنظمات دولية ومنظمات غير حكومية إلى البعثة في حشد مزيد من موارد الميزانية تعزيضا لدورها في بذل مساعيها الحميدة والتواصل مع القطاع الاجتماعي من خلال عدد من المشاريع.

ثالثا - التعاون المشترك بين الوكالات وأنشطة
المؤسسات والوكالات والبرامج الأخرى التابعة
للأمم المتحدة

٨ - خلال الفترة المئاد عنها، عمل عدد متزايد من المنظمات والوكالات والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على تنفيذ طائفة متنوعة من الأنشطة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. واعتبارا من ١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ سوف يفتتح في سكوبي مكتب لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيؤدي إلى زيادة تعزيز التنسيق فيما بين الوكالات بالنسبة لمختلف المشاريع الإنمائية في الجمهورية.

٩ - وإلحاقا بتقرير المقدم إلى المجلس في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ (S/1997/911)، عقد ممثلي الشخصي في سكوبي اجتماعا استشاريا في الفترة من ١٠ إلى ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٨ لهيئات منظومة الأمم المتحدة بشأن أنشطتها المنفذة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وشارك في الاجتماع اثنتان وعشرون من هيئات المنظومة كما قدمت ١٦ من الوزارات الحكومية وغيرها من المؤسسات استعراضات لتعاونها مع الوكالات والبرامج المعنية في الأمم المتحدة.

١٠ - ووافق الاجتماع الاستشاري على برنامج عمل (انظر المرفق الأول) يتوخى اتباع نهج موحد إزاء القضايا الإنمائية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

رابعا - التطورات الأخيرة

١١ - منذ تقرير السابق (S/1997/911)، تزايد القلق إزاء التطورات الحاصلة في كوسوفو (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية) والآثر المحتمل لها بالنسبة للسلام والاستقرار في المنطقة، وخاصة في البلدان التي تتاخم حدودها ذلك الإقليم. وقد تطرقت إلى القضايا المتصلة بالحالة في كوسوفو في تقرير الأول الذي قدمته إلى المجلس في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨ (S/1998/361) عملا بالقرار ١١٦٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨.

١٢ - على أن العلاقات الثنائية بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجيرانها ظلت بشكل عام، خلال الفترة المئاد عنها، عند المستوى الذي وصفته في تقارير السابقة. ومع ذلك ففي أعقاب توقيع عدد من الاتفاقات بشأن التعاون المشترك وتبادل الزيارات للعديد من المسؤولين بين سلطات الحكومة المضيفة وألبانيا، نشأ فهم وتعاون أفضل في العلاقات المشتركة بين البلدين. وتشكل التأكيدات التي أبدتها رئيس الوزراء فاتوس نادو، بأن ألبانيا لن تدعم السياسات القائمة على الراديكالية والمنازعة، مساهمة لها قيمتها في هذا المضمار.

١٣ - وما برحت المبادرات التعاونية المباشرة مع اليونان في تقدم مطرد. أما العلاقات مع بلغاريا فقد ظلت متأثرة بالنزاع الذي لم يجد حلا بعد بشأن مسألة اللغة. وقد أدى اجتماع المائدة المستديرة الأول للمثقفين بين البلدين الذي بادرت دوائر غير حكومية إلى عقده في نيسان/أبريل، إلى الكشف عن إمكانيات حقيقية للحوار والتفاهم بحثا عن حلول مقبولة بصورة مشتركة.

١٤ - ولم يتم بعد التوصل إلى حل بشأن مسألة ترسيم الحدود بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. كما أدت المناقشات المطولة للجنة الحدود المشتركة إلى تكثيف عمليات الدورية من الجانبين في بعض المناطق الحدودية المتنازع عليها. ونجم عن ذلك عبء إضافي على عاتق موظفي حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة الذين أنشأوا وجودا في هذه المناطق لمنع وقوع الحوادث. وفي أعقاب وقف أعمال لجنة الحدود المشتركة لمدة ٨ أشهر، استأنضت اللجنة مداولاتها في الشهر الماضي وإن كان اجتماعها اللاحق لم ينجم عنهما فيما يبدو تقدم لإيجاد حل تأخر طويلا لهذه المشكلة. وتلوح في هذه الخصوص دلائل تغيد بأن مسألة ترسيم الحدود قد أصبحت رهينة اعتبارات سياسية خارجية وأن الطرفين قد يصادفان صعوبات أمام إيجاد حل مقبول لكليهما.

١٥ - وعلى المسرح السياسي الداخلي، سارت التطورات في مسار غير منتظم. ففي أعقاب توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في وقت سابق بشأن قضايا السياسة الخارجية الرئيسية في البلد، استمر الحوار بين الأحزاب الذي عقد تحت رعاية رئيس الجمهورية بعقد قمة سياسية ثالثة في ٢ و ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ مكرسة للعلاقات بين الأعراق. وبالرغم من أن المشاركين في القمة أخفقوا في الاتفاق على بيان مشترك، كان الحوار صريحا وأجري بروح من التسامح. وفي الوقت ذاته، خلصت المحكمة الدستورية في الجمهورية إلى أن النظامين الأساسيين للحزبين العرقيين الألبانيين (حزب الرخاء الديمقراطي للألبان، والحزب الوطني الديمقراطي) اللذين يسعيان إلى الاتحاد مع الحزب الديمقراطي للألبان، لا يتعارضان مع الدستور. وفي أعقاب ذلك مباشرة، قامت منظمات الشباب السياسية الرئيسية في البلد، بما في ذلك المنظمات العرقية، بتوقيع إعلان مشترك بشأن التسامح. ومثل هذه التطورات الإيجابية تؤدي إلى تحسين علاقات الأعراق في البلد.

١٦ - وعزز اعتماد قانون الانتخاب تحسين عملية الإصلاحات الداخلية، وقد وضع هذا القانون في صيغته النهائية بالتشاور مع الأحزاب السياسية الرئيسية، ومجلس أوروبا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وبناء على طلب الحكومة، أوفدت الأمم المتحدة خبيرا لمساعدة السلطات الانتخابية في استعراض المشروع النهائي لقانون الانتخاب. وستشكل الانتخابات الوطنية المقبلة، المقرر إجراؤها في أواخر عام ١٩٩٨، اختبارا مهما للديمقراطية الوليدة في البلد ولتقدمها نحو بناء مجتمع مدني.

١٧ - ومن الناحية الأخرى، وجهت بعض المنظمات الدولية غير الحكومية المشهود لها انتقادات لحالة حقوق الإنسان في البلد. كما اعترضت أحزاب المعارضة ووسائل الإعلام المستقلة في البلد على الإجراءات القائمة لتوزيع النطاقات الترددية الإذاعية والتليفزيونية وتخصيص الأموال لدعم وسائل الإعلام المطبوعة.

وبالإضافة إلى ذلك، تأثر المناخ العام للعلاقات العرقية بصورة سلبية نتيجة لسجن السيد روفي عثمانى عمدة غوستيفار الألباني الأصل (انظر تقريرى السابقين S/1997/631، الفقرة ١٦ و S/1997/991، الفقرة ٧٠). وقد خفف الحكم الصادر على السيد عثمانى مؤخرا بعد الاستئناف من ثلاثة عشر عاما وثمانية أشهر إلى سبعة أعوام. وبالرغم من أن جميع وسائل الاستئناف لم تستنفد تماما بعد، حكم على السيد عثمانى بقضاء فترة عقوبته. وقد أدى سجنه بعد ذلك إلى سلسلة من مسيرات الاحتجاج من جانب الحزب الديمقراطي للألبانيين غير المسجل الذي يتألف من ذوي الأصل الألباني، فضلا عن سحب أو وقف العمد وأعضاء المجالس البلدية وأعضاء البرلمان التابعين له من الهياكل ذات الصلة التابعة للدولة، الأمر الذي زاد من تعقد العلاقات العرقية في البلد. وعلى عكس ما كان متبعا في السابق، رفضت السلطات طلبا من مراقبي الشرطة المدنية التابعين للأمم المتحدة لزيارة السيد عثمانى في السجن.

١٨ - وفي آذار/ مارس ١٩٩٨ قدمت اللجنة البرلمانية التي تحقق في الإجراء الذي اتخذته الشرطة في ٩ تموز/يوليه ١٩٩٧ في غوستيفار تقريرها. وخلص التقرير، في جملة أمور، إلى أنه حدث بعض التجاوز للسلطة من جانب بعض الأفراد والجنات وأن حقيقة ما جرى من تجاوز في استخدام السلطة من جانب بعض ممثلي الشرطة خلال احتجاج مواطنين أثناء وبعد ما اتخذ من إجراءات لم يكن محلا لخلاف. واستنادا إلى التقرير، أُنزمت الجمعية الوطنية الحكومة بتقديم تقرير بحلول ٢١ أيار/ مايو ١٩٩٨ بشأن الإجراء المتخذ لتحسين الهيكل العرقي لقوة الشرطة، وتعزيز عملية تدريب الشرطة في مجال حقوق الإنسان، وتنفيذ تدابير تأديبية ضد ضباط الشرطة الذين تجاوزوا سلطتهم في أحداث غوستيفار.

خامسا - ملاحظات

١٩ - لا يزال السلم والاستقرار في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة يتوقف إلى حد كبير على التطورات الجارية في أجزاء أخرى من المنطقة. وقد أبرزت التطورات الأخيرة في كوسوفو خطر تجدد أعمال العنف في المنطقة وما يمكن أن يؤدي إليه ذلك العنف من آثار وخيمة على الأمن الخارجي والداخلي لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وفي أماكن أخرى في المنطقة، لا يزال التقدم البطيء في تنفيذ بعض الجوانب المدنية لاتفاقات دايتون للسلم في البوسنة والهرسك، وفي مباشرة برنامج إقليمي شامل لعودة اللاجئين والمشردين مدعاة للقلق ويمكن أن يؤثر على السلم والأمن الإقليميين.

٢٠ - وعلاوة على ذلك، قد يؤدي استمرار حالات الريبة في المنطقة إلى تفاقم المشاكل الداخلية في البلد المضيف، وخاصة فيما يتصل بالعلاقات بين الأعراق. وفي الوقت الحالي، لا يوجد، حسبما يبدو، اتجاه يتسم بالاتساق الحقيقي نحو تخفيف حدة التوترات العرقية بروح من التفاهم المشترك. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، اشترك بنشاط على أساس ثنائي عدد من الكيانات الدولية، أهمها منظومة الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والهياكل الحكومية الأوروبية، وحكومات الدول الأعضاء في تعزيز الإصلاحات التي تشجع التعددية والديمقراطية في البلد. ورغم إحراز بعض التقدم في هذا الاتجاه، قد يعكس ذلك التقدم مساره تحت ضغط التطورات الخارجية.

٢١ - وقد أسهم وجود قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي حتى الآن بصورة ناجحة في الصلابة دون امتداد المنازعات الحاصلة في أماكن أخرى في المنطقة إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ولا يزال لهذا الوجود أثر في المحافظة على الاستقرار وفي الإسهام بدرجة ملموسة في إقامة حوار بين شتى القوى السياسية والطوائف العرقية في البلد. وخلال الأشهر القليلة الماضية، كانت الثقة المستوحاة من وجود قوة الانتشار الوقائي مهمة بصفة خاصة في إزالة التوترات التي كان يمكن أن تنشأ نتيجة للآزمة في كوسوفو.

٢٢ - وقد أشار وزير خارجية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، في رسالة وجهها لي في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٨ (S/1998/401)، إلى تغير الظروف في المنطقة والتي رأى، من وجهة نظره، أنها تعمل في عكس أي اتجاه لإضعاف الوجود الدولي في البلد. وأبدى قلق حكومته إزاء التطورات السلبية الجارية شمال الحدود، وبخاصة في كوسوفو والحدود غير المرسومة حتى الآن بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية؛ والتوترات على طول الحدود بين ألبانيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وأعرب الوزير كذلك عن قلقه من أنه في ظل هذه الظروف، يمكن أن يتعرض السلم والاستقرار في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة للخطر، وأن تنشأ ثغرة أمنية في المنطقة إذا تم سحب العنصر العسكري لقوة الانتشار الوقائي بعد ٣١ آب/أغسطس. ومن ثم، فقد أوصى بتمديد وجود قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لفترة إضافية قدرها ستة أشهر، بنفس الولاية والهيكل وتكوين القوات.

٢٣ - وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت المناقشات دائرة في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي وفي أماكن أخرى، بشأن احتمال وجود ضرورة لتوسيع نطاق الوجود العسكري الدولي في المنطقة نتيجة للحالة الراهنة في كوسوفو. وعلاوة على ذلك، يستمر إجراء مشاورات من أجل اعتماد قرار بإنشاء نظام شامل لرصد تنفيذ الحظر المفروض بموجب قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨). وفي الحالتين كليهما، يمكن إلى حد كبير أن يكون للنتائج التي يجري التوصل إليها آثار بالنسبة لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ومن ثم أيضا قوة الانتشار الوقائي. وفي غضون ذلك، يبدو من السابق لأوانه المضي قدما في اتخاذ قرار بشأن سحب قوة الانتشار الوقائي بعد ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨. كما أنني لا أملك أيضا المعلومات الضرورية، في هذا المنعطف، لكي أقدم توصيات بشأن نوع الوجود الدولي الأنسب لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بعد ٣١ آب/أغسطس.

٢٤ - وفي ضوء هذه الخلفية، ووضعاً أيضا بعين الاعتبار كذلك موقف حكومة مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، فإن أحد الخيارات الممكنة التي قد يعين للمجلس النظر فيها هو تمديد عملية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي مع الإبقاء على ولايتها دون تغيير، لفترة ستة أشهر أخرى تنتهي في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٩، وأن يكون مفهوماً أن للمجلس أن يراجع قراره إذا ما أسفرت المناقشات الجارية على الصعيد الدولي، المشار إليها في الفقرة السابقة، عن اتخاذ قرار يؤثر في دور قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي ومسؤولياتها.

٢٥ - غير أن الوفاء بالمهام المنوطة بالقوة على طول الحدود مع ألبانيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يستغل طاقة القوة المخفضة للعملية إلى أقصى حد لها (انظر الفقرة ٢ أعلاه). ونتيجة لذلك، وفي أعقاب تدهور الحالة في كوسوفو، لم يكن بإمكان القوة أن تحافظ على وجودها المكثف بمحاذاة هذا القطاع الحدودي لفترة طويلة من الزمن دون أن يؤثر ذلك على تنفيذ مهامها الأخرى. ولذلك، فإن أي تصعيد جديد للآزمة في كوسوفو، يمكن أن يتسبب في عواقب تنفيذية سلبية بالنسبة للبعثة، بقوامها الحالي، وأن يتوض سجلها الحافل من المنجزات التي حققتها حتى اليوم. وبناء عليه، فإنني أعتزم أن أتقدم، بحلول ١٥ تموز/يونيه، رهنا بمشيئة مجلس الأمن، بمقترحات محددة بشأن إمكانية تعزيز القدرة الشاملة للقوة، آخذا بعين الاعتبار الحالة في المنطقة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٧٩٥ (١٩٩٢) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ والقرار ١١٦٠ (١٩٩٨).

٢٦ - وأخيراً، أود أن أشكر ممثلي الخاص، السيد سوكالسكي، وقائد القوة، العميد سوهنمان، وجميع الأفراد العسكريين والمدنيين العاملين تحت قيادتهما، لتفانيهم ودأبهم في الاضطلاع بالمهام الموكولة إليهم من قبل مجلس الأمن.

المرفق الأول

نتائج واستنتاجات الاجتماع الاستشاري لهيئات منظومة الأمم المتحدة بشأن أنشطتها في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

أولا - النتائج

١ - تمشيا مع الفلسفة الجديدة للدبلوماسية الوقائية وبناء السلم، التي عبر عنها الأمين العام ومجلس الأمن في كثير من الإعلانات، نجحت قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في الجمع بين نشر القوات والعمل السياسي وبذل المساعي الحميدة، وتشجيع التنمية البشرية.

٢ - وتظهر التصريحات التي أدلت بها الحكومة في الاجتماع الاستشاري أنها مهدت السبيل إلى اتخاذ إجراءات حازمة لمعالجة المشاكل الملحة المصاحبة لمرحلة التحول الصعبة، وأنها وضعت الأسس اللازمة لتحقيق انتعاش اقتصادي مطرد. وخلال السنوات الست الماضية، خطت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة خطوات كبيرة في إطار عملية تحول متعددة الأوجه نحو بناء دولة مستقلة، واقتصاد حر، وديمقراطية تعددية ودولة قانون. وقد استطاعت أن تحقق تقدما كبيرا برغم الصعوبات العديدة التي تواجهها في بيئة يشوبها الاضطراب.

٣ - ومن بين التحديات التي يواجهها البلد في الأمد القصير الانخفاض الكبير في الطاقة الإنتاجية، وازدياد معدلات البطالة وما يصحبها من علل اجتماعية كثيرا ما تتفاقم بسبب عدم حصانة موقعه الجغرافي. وتعتبر مشاكل الاتجار بالمخدرات، والفساد والجريمة علامات دالة على وجود مشاكل اجتماعية واقتصادية أعمق يمكن أن تعالج عن طريق استراتيجية حكومية متسقة، يدعمها المجتمع الدولي بجهود متواصلة.

٤ - وقد تضمنت مداورات الاجتماع الاستشاري إشارة إلى وجود توافق في الآراء بشأن العناصر الأساسية لمثل هذه الاستراتيجية التي تساعد في المحافظة على السلام، والاستقرار والتنمية المستدامة وزيادة تعزيزها، وهذه العناصر هي:

(أ) إقامة تعاون إقليمي ودولي على أساس توسيع العلاقات التجارية والاقتصادية والسياسية والثقافية، بما في ذلك تبادل الخبرة بشأن القضايا المتصلة بمراحل التحول؛

(ب) وضع تدابير بناء الثقة، بما في ذلك تدابير كفاءة الاستقرار الاقتصادي الكلي، الضرورية لتهيئة المناخ الملائم للمشاريع التجارية وجذب الاستثمار الأجنبي والمحلي إلى قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، وبالتالي تشجيع العمالة؛

(ج) اتخاذ تدابير لوضع إطار تشريعي تمكيني من أجل تنمية القطاع الخاص؛

(د) إجراء إصلاحات هيكلية وعمليات تحديث لازمة لتمهيد السبيل أمام بناء اقتصاد قادر على المنافسة وموجه للتصدير؛

(هـ) إجراء إصلاحات إدارية لتعزيز الإدارة العامة، وإدارة المؤسسات، والشفافية والقواعد المهنية في إدارة القطاع العام، متممة للتدابير الواردة في الفقرتين (ب) و (ج) و (د)، بما في ذلك تشجيع تنمية الموارد البشرية والتدريب؛

(و) تعزيز دولة القانون، على أساس فرض سيادة القانون، وكفاءة حسن الإدارة، والحوار الاجتماعي، وبناء مجتمع مدني نشط، واحترام حقوق الإنسان دعماً لمكتب أمين المظالم؛

(ز) النهوض بالهياكل الأساسية المادية اللازمة لتنمية الصناعة، بما في ذلك الطيران المدني، والطرق، والسكك الحديدية، وشبكات الاتصال، والسياحة والتجارة؛

(ح) حماية البيئة والصحة والتراث الثقافي المتنوع للبلد؛ و

(ط) تشجيع وتيسير إصلاح الخدمات الاجتماعية، لا سيما التعليم، والحماية والضمان الاجتماعيان والصحة، بما يتفق وهدف البلد في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وأكد المشاركون أن باستطاعة منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون مع شركائها في المجتمع الدولي، أن تيسر الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل التغلب على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الملحة ووضع الأسس اللازمة للتنمية المستدامة.

٥ - وقد شملت بعثة قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بعداً إنسانياً وبعداً متصلاً بالتنمية البشرية، كملا وظيفتها العسكرية والسياسية وساعداً على بناء الثقة بين البلد المضيف والأمم المتحدة. وتبين أيضاً أن هذان البعدان كانا حفازين على تمهيد الطريق أمام المبادرات التي نفذها الكثير من الوكالات التابعة للأمم المتحدة وسائر المنظمات الإقليمية بنجاح كبير.

٦ - ولقي مفهوم بناء "دار مشتركة للأمم المتحدة"، بما في ذلك مركز موارد لكامل منظومة الأمم المتحدة في سكوبيي دعم الحكومة والوكالات الممثلة في الاجتماع على حد سواء، وأعربت الحكومة المضيفة بوجه خاص، عن التزامها الثابت بتنفيذ هذه الفكرة كأداة لتيسير متابعة الجهود المشتركة التي تبذلها الوكالات وتعزيز مسار عملها.

ثانيا - الاستنتاجات

٧ - رحب المشاركون بالإشياء المرتقب للمكتب القطري التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمواصلة تنفيذ برنامج العمل الاجتماعي الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي وتوسيع نطاقه والذي شمل حتى الآن مشاريع إنمائية صغيرة في الأساس. وإذ أعرب المشاركون عن دعمهم القوي لتوسيع نطاق دور منظومة الأمم المتحدة، فإنهم أكدوا بعض العوامل الهامة التي تجعل التنفيذ أقرب ما يكون للكمال وضمان الفعالية في المدى الطويل. ومن أهم هذه العوامل ضرورة إقامة تنسيق أوثق بين أنشطة الأمم المتحدة وتركيزها بشكل واضح في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٨ - وأطلع المشاركون في الاجتماع على التوصيات الواردة في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الصادرة مؤخرا، ولاحظوا أن الاستراتيجية تتيح إطارا مضيئا لإدماج مختلف الأنشطة التنفيذية التي ترعاها وتنفذها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا في شراكة مع الحكومة.

٩ - واعترف المشاركون بأن وكالات منظومة الأمم المتحدة العاملة في الميدان تحتاج إلى إقامة روابط تنفيذية وثيقة أكثر تمشيا ومبدأ "نظام موحد يعمل تحت راية واحدة". وبأنه يجب انتهاز كل فرصة ممكنة لإقامة تعاون أكبر فيما بين برامج الوكالات. وبناء على ذلك، دعا المشاركون إلى إنشاء إطار للتعاون على أساس الأولويات الوطنية، وأوجه التكامل بين الوكالات، والأهداف المشتركة.

١٠ - وفي السياق المذكور أعلاه، أعرب المشاركون عن اعتقادهم أن إنشاء "دار مشتركة للأمم المتحدة" بما في ذلك مركز موارد لكامل منظومة الأمم المتحدة في سكوبيي يعزز قيمة وكفاءة وفعالية أنشطة كل هيئة من هيئاتها دعما للتنمية الوطنية.

١١ - ولتنفيذ الاستراتيجية المبينة في الفقرة (٤) أعلاه، ينبغي لوكالات الأمم المتحدة، أن تقوم، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإيلاء أهمية خاصة لما يلي، حسب الاقتضاء:

(أ) مساعدة الحكومة في جهودها الرامية إلى تعبئة الموارد لدعم الأهداف الاستراتيجية

الوطنية؛

(ب) تأكيد جميع القضايا الشاملة الواردة في مقررات وتوصيات المؤتمرات العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة خلال العقدين الماضيين؛

(ج) المساعدة في ضمان مطابقة التشريعات الوطنية للمعايير الدولية وتعزيز قدرات الهياكل الوطنية على تنفيذها؛ و

(د) إنشاء "دار مشتركة للأمم المتحدة".

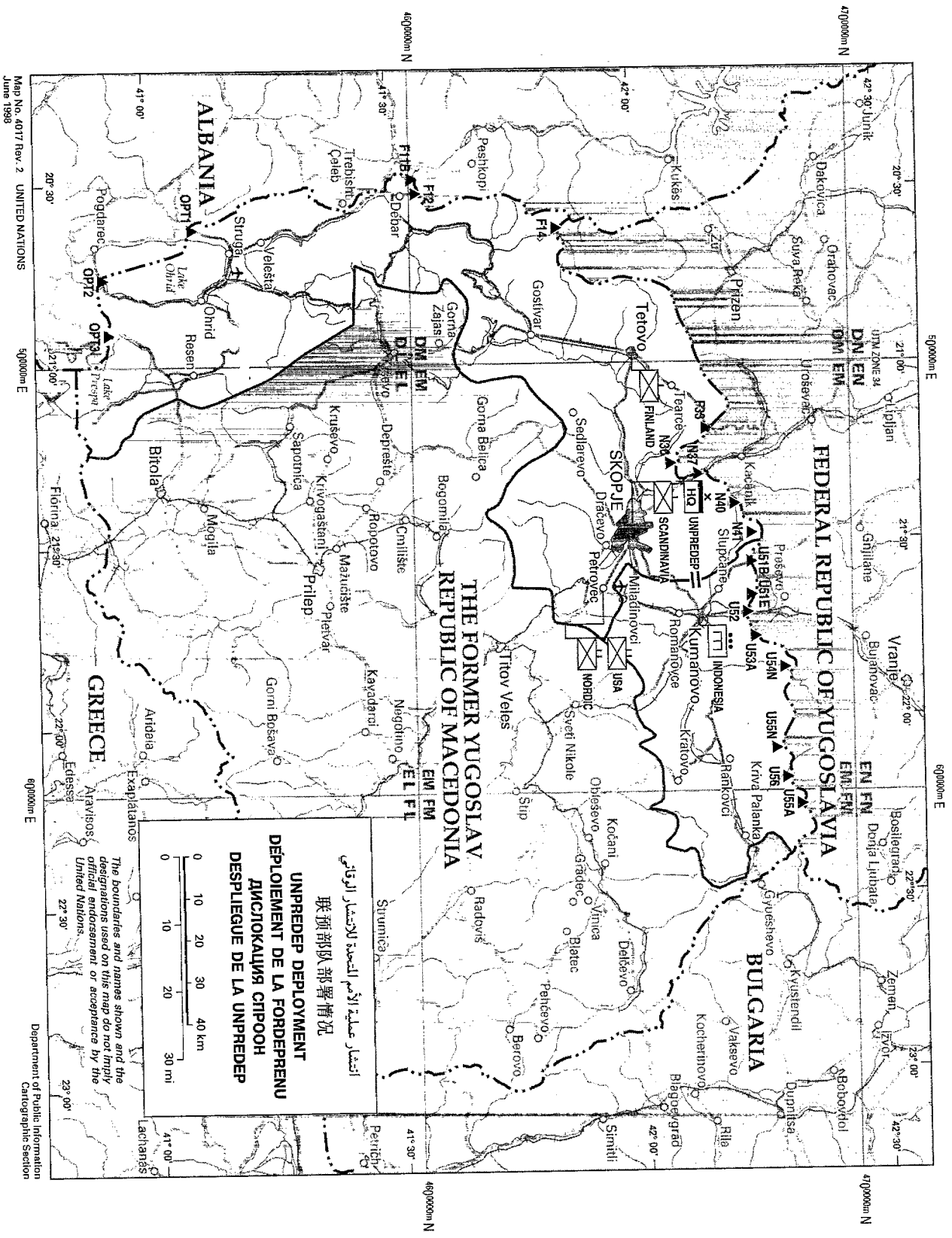
١٢ - وفي الختام تقدم المشتركون بالشكر إلى قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي على المبادرة التي اتخذتها في الوقت المناسب لتنظيم هذا الاجتماع الاستشاري، وأعربوا عن الأمل في أن يساعد الاجتماع في كفالة الوجود المتواصل لمنظومة الأمم المتحدة وأن يكون السبيل ممهدا لذلك، تمشيا والرغبات التي أعربت عنها الحكومة المضيفة. وأعربوا عن اعتقادهم بأن مثل هذا الوجود، ضروري وسوف يبرهن على أنه سبيل إلى تعزيز السلم في المنطقة وإلى إتمام عملية التحول بنجاح، مما يمكن البلد من مواجهة التحديات الرئيسية للعولمة والاندماج في المجتمعات الأوروبية والعالمية الأوسع نطاقا.

المرفق الثاني

تكوين وقوام العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية في قوة
الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٨

الشرطة المدنية	العسكريون			الجنسية
	المراقبون العسكريون	مقر القيادة	العمليات	
٢	٢	-	-	الاتحاد الروسي
-	١	-	-	الأرجنتين
٢	٢	-	-	الأردن
-	٢	١	٥٠	إندونيسيا
٤	١	-	-	أوكرانيا
-	٢	-	-	أيرلندا
-	٢	-	-	باكستان
-	٢	-	-	البرازيل
-	١	-	-	البرتغال
-	١	-	-	بلجيكا
-	٢	-	-	بنغلاديش
-	٢	-	-	بولندا
٤	-	-	-	تركيا
-	١	-	-	الجمهورية التشيكية
-	١	٩	٢٨	الدانمرك
-	١	٨	٢٢	السويد
٤	١	-	-	سويسرا
-	١	-	-	غانا
٦	١	١٢	٢٠٥	فنلندا
-	١	-	-	كندا
-	٢	-	-	كينيا
-	١	-	-	مصر

الشرطة المدنية	العسكريون			الجنسية
	المراقبون العسكريون	مقر القيادة	العمليات	
-	٢	٦	٣٨	النرويج
-	١	-	-	نيبال
٤	١	-	-	نيجيريا
-	١	-	-	نيوزيلندا
-	-	١١	٣٣٩	الولايات المتحدة الأمريكية
٢٦	٣٥	٤٨	٧٠٢	المجموع



UNPREDEP DEPLOYMENT
 ДИПЛОМАЦИЈА СЛУПООН
 DESPLIEGUE DE LA UNPREDEP

联合国预防部队部署情况
 انتشار عملية الأمم المتحدة في جمهورية مقدونيا